فلسطينيون يشيعون جثمان الطفل أحمد بدر أبو القرايا (11 عاما) الذي سقط خلال الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس

مسلحون من حركة حماس يجوبون الشوارع جنوب القطاع

..ومسلحون من كتائب الاقصى حول الشيخ فياض الأغبر احد ابرز قادة حماس في نابلس عقب اختطافه على ايديهم

الاقتتال الداخلي يصل للضفة و«كتائب الاقصى» تختطف 11 مواطنا محسوبا على حماس بنابلس

26 قتيلا نتيجة الاشتباكات منذ الخميس الماضي وغزة مدينة خالية من السكان

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

في تطور خطير للاشتباكات المسلحة الدائرة بين أنصار حركتي فتح وحماس في قطاع غزة ارتفع عدد القتلى من الجانبين ليصل الى 26 قتل منذ مساء الخميس الماضي فيما بدت شوارع غزة خالية من السكان.

وتجددت الاشتباكات الداخلية أمس تخللها عمليات إطلاق نار كثيف وإطلاق لقذائف الهاون وقذائف مضادة للدروع على الأماكن التي يتحصن فيها أنصار الحركتين.

وفي تفاصيل الأحداث أفادت مصادر طبية في مدينة غزة أن اثنين من المواطنين قتلا بانفجار غامض قرب مبنى المخابرات الفلسطينية الواقع الى الشمال الغربي من مدينة غزة، وهما أحمد خضر بحر (23 عاما) ومعاذ عمر الدويك (22 عاما)، وأوضحت المصادر أن الشابين توفيا متأثرين بالجراح البالغة التي سببها انفجار اللغم. وقالت مصادر أمنية أن الطفل أحمد بدر أبو القرايا (11 عاما) قتل خلال تبادل لإطلاق النار في منطقة أبراج الندى غرب بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة في ساعة متأخرة من ليل السبت، لافتا الى أن مواطن آخر ويدعى رمزي أبو العيش (25 عاما) قتل هو الآخر جراء اشتباكات مسلحة وقعت بين الطرفين شمال القطاع. وافاد مصدر طبي فلسطيني ان احد ناشطي حركة حماس قتل امس الاحد خلال اشتباكات مسلحة بين ناشطين من حركتي فتح وحماس في خان يونس جنوب قطاع غزة.

وقال المصدر الطبي «ان عمر شراب (22 عاما) احد ناشطي حركة حماس قتل خلال اشتباكات مسلحة وقعت مساء امس بين عناصر من حركتي فتح وحماس في خان يونس» جنوب قطاع غزة.

وبحسب الإحصائيات الطبية الفلسطينية فإن عدد القتلى ارتفع الى 26 قتيلا منذ مساء الخميس الماضي.

وأفادت مصادر أمنية فلسطينية أن مسلحين من حركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لسيطرة وزير الداخلية الفلسطيني أطلقوا النار واشتبكوا بالأسلحة مع عناصر من جهاز الأمن الوقائي قرب المقر الرئيس للجهاز الواقع في منطقة تل الهوا جنوب مدينة غزة. وقال شهود عيان من سكان المنطقة ان الجانبين تبادلوا إطلاق زخات كثيفة من الرصاص خلال الاشتباكات التي اندلعت منذ فجر أمس. كما أفادوا أنهم سمعوا دوي انفجارات هائلة في المكان بسبب إطلاق قذائف هاون تساقطت في عدد منها في محيط مقر الأمن الوقائي، لافتا الى أن مبنى مستشفى القدس التابع لجمعية الهلال الأحمر القريب من المكان أصيب بعشرات الأعيرة النارية.

كما أفاد أحد الصحافيين القاطنين في برج الصحافيين في تلك المنطقة أن عدة أعيرة نارية أصابت شققهم السكنية في البرج نتيجة تراشق الأعيرة النارية في المكان.

كما أكدت مصادر أمنية أن مسلحين قاموا بتفجير الطابق الأول من منزل مسؤول مرافقي محمد دحلان رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي الواقع في حي الصبرة بمدينة غزة.

وقالت المصادر ان المسلحون زرعوا عبوة ناسفة محلية الصنع قرب منزل على باب منزل سليم الشيخ خليل مسؤول المرافقين أحدثت انفجارا هائلا لحظة تفجيرها أتى على الطابق الأرضي من المنزل، لافتا الى ان خليل يتواجد خارج قطاع غزة وأن أبناءه كانوا في المنزل لحظة تفجير العبوة إلا أن الحادث لم يسفر عن وقوع إصابات في الأرواح. وفي ذات السياق أفاد شهود عيان أن احدى العائلات التي فقدت احد أبنائها خلال الاشتباكات شرعت بإغلاق طريق صلاح الدين الرئيس الرابط بين شمال قطاع غزة وجنوبه في كلا الاتجاهين.

وتبادل الطرفان الاتهامات وحمل كل منهم الآخر مسؤولية ما آلت إليه الأحداث وسط دعوات من قبل الفصائل الفلسطينية بالعودة الى طاولة الحوار ووقف القتال.

وفي الضفة الغربية بعد ان أطلق مسلحون مجهولون النار على الشاب بهاء الحنبلي (19 عاما) بالقرب من مدرسة عادل زعيتر أثناء توجهه الى جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس صباح امس اختطف مسلحون تابعون لكتائب شهداء الاقصى الجناح المسلح لحركة فتح 5 موظفين في وزارة التربية والتعليم بالمدينة، وذلك تزامناً مع الاعلان عن اختطاف الشيخ فياض الأغبر (44 عاما) احد ابرز قادة الحركة الإسلامية في نابلس وعضو مجلس بلدي نابلس عن قائمة الاصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس.

وأفاد شهود عيان أن عشرات المسلحين التابعين لحركة فتح اقتحموا البنك الإسلامي في شارع سفيان وسط مدينة نابلس واختطفوا الشيخ الأغبر الذي كان متواجداً في البنك، وذلك تحت تغطية كثيفة من إطلاق النار. ويعد الأغبر من ابرز الشخصيات في مدينة نابلس وهو احد رجال الإصلاح المعروفين، ويعمل مدرساً في المدرسة الإسلامية الثانوية، ويحظى باحترام واسع بين صفوف الناس، كما انه عضو لجنة المؤسسات الأهلية في نابلس.

هذا وأعلنت كتائب شهداء الاقصى ـ مجموعات الشهيد أبو شرار ـ مسؤوليتها عن اختطاف خمسة من موظفي مديرية التربية والتعليم العالي في نابلس، والافراج عن اثنين منهم في وقت لاحق والابقاء على الثلاثة الاخرين وذلك على خلفية ما يشهده قطاع غزة من اقتتال بين فتح وحماس.

واكدت كتائب الاقصى «إن المحتجزين الثلاثة لديها هم سامر سميح دروزة مرافق نائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر وموسى أبو غليون ومحمد عبد الوهاب سعيد».

وأكد أحمد دولة مدير التربية والتعليم العالي في نابلس قيام مجهولين باختطاف موظفين اثنين على الاقل من موظفي المديرية وإحراق الطابق الثاني في مقرها. واعلن ناطق باسم كتائب شهداء الاقصى ان مجموعات تابعة للكتائب نفذت عمليات الاختطاف التي طالت قيادات من الصف الاول في حركة حماس بنابلس، ومؤكدا انه لن يتم الافراج عنهم « إذا لم تكف (القوة) التنفيذية عن اعتداءاتها على الاجهزة الامنية وأبناء حركة فتح والافراج عن مختطفي الحركة في غزة».

واكدت كتائب شهداء الاقصى مسؤوليتها عن خطف 10 اعضاء من حماس في مدينة نابلس اضافة الى مسؤول محلي للحركة.

وقال المتحدث باسم الكتائب ابو جبل في مؤتمر صحافي ان كتائب الاقصى خطفت عشرة اشخاص من حماس في نابلس بعد ان اطلقوا النار على عناصر من فتح.

وتشهد مدينة نابلس حالة من التوتر الشديد بين حركتي فتح وحماس على إثر المواجهات المسلحة في قطاع غزة بين الحركتين.

وكانت محافظات الضفة الغربية شهدت منذ مساء امس الاول عدة حوادث واعتداءات مؤسفة تنذر بنقل الصراع والفوضى والفلتان إلى الضفة الغربية بعد قطاع غزة.

ففي ساعات صباح امس أقدم مسلحون مجهولون على إطلاق النار صوب الشاب بهاء الحنبلي أثناء توجهه إلى جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس دون أن يصاب بأذى، بعد أن تمكن من الفرار منهم. وقد تعرض الحنبلي، وهو مقرب من حركة حماس، وطالب سنة أولى في الجامعة، إلى عدة اعتداءات من قبل، واختطف على أيدي مسلحي حركة فتح وتعرض للضرب حينها.

وجاء هذا الحادث بعد ساعات من تعرض المحامي فارس أبو الحسن رئيس جمعية التضامن الدولي الى محاولة لاختطافه بالقرب من منزله الواقع في قرية روجيب الى الشرق من مدينة نابلس. وكان مسلحون قد فشلوا السبت في اختطاف مدير أوقاف سلفيت همام مرعي حيث أفاد شهود عيان أن أربعة ملثمين مسلحين ذهبوا لخطفه من مقر دائرته بسلفيت ولم يجدوه.

وأضافوا أن المسلحين توجهوا بعدها إلى مقر الحكم المحلي بسلفيت حيث منعوا المدير والموظفين المسلحين من خطف مرعي.

وكان الجمعة المنصرم شهد عملية اختطاف عشرة أطفال في نابلس بالضفة الغربية، من قبل مسلحي حركة فتح، وتهديديهم بالقتل، بحجة أنهم من القوة التنفيذية، ليفرج عنهم بعد ساعات، وقد تعرض بعضهم للضرب والاعتداء.

اعتصامات شعبية برام الله والوفد الامني المصري في غزة يهدد بإلغاء وساطته

نائب عن حماس يطالب بمحاكمة عباس ودحلان وفتح تقول ان مصدر الخلل في الحكومة والشاعر يدعو الدول العربية للتدخل لوقف الاقتتال

رام الله ـ غزة ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض وأشرف الهور:

دعا نائب رئيس الوزراء الفلسطيني وزير التربية والتعليم الدكتور ناصر الدين الشاعر الدول العربية الى التدخل لوقف الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، والذي وصفه بـ «الفضيحة».

وقال الشاعر في كلمة امام حشد من المعتصمين وسط رام الله بدعوة من قضاة المحاكم الشرعيين «نحن لا نفرط بدم أحد من حماس أو فتح ولا بدم أي مواطن بل نريد أن يعيش المواطنون بسلام»، ومطالبا بالتسريع في الحوار الوطني لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

واكد الشاعر أمام المعتصمين على ضرورة عدم السماح باستمرار قتل المواطنين أو خطفهم أو استهدافهم أو استهداف محالهم التجارية، وداعيا جميع الاطراف الى وقف «مهزلة الاقتتال في غزة» بين عاصر فتح وحماس، ومطالبا الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية لتحمل مسؤولياتهم.

ومن جهته شدد تيسير التميمي قاضي قضاة فلسطين ورئيس المجلس الاعلى للقضاء الشرعي على أن المستفيد الوحيد من حالة الاقتتال بين حماس وفتح هو الاحتلال الاسرائيلي.

ووصف قاضي قضاة فلسطين النزاع بين حركتي حماس وفتح بـ «الجريمة التي ترتكب بحق الشعب والتي تؤدي الى ضياع القضية الفلسطينية».

هذا واحتشد قضاة المحاكم الشرعية وعلماء الدين الاسلامي في فلسطين امس في ساحة المجلس التشريعي في غزة، ودوار المنارة في رام الله للتعبير عن احتجاجهم الشديد على الاقتتال بين حركتي فتح وحماس، واصدروا بيانا اكدوا فيه على حرمة الدم الفلسطيني شرعا، وطالبوا بانهاء كل المظاهر المسلحة وتجريم كل من يشهر السلاح في وجه أخيه ورفع الغطاء الفصائلي أو الحزبي أو العشائري عن كل من يعبث بأمن الشعب.

ودعوا كل الأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها والأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية ألا يكونوا طرفاً في أي اختلاف سياسي أو تجاذب بين القوى والفصائل فمهمتها أجل وأعظم وهي الدفاع عن ثوابت الوطن ومقدساته وتحقيق الأمن والسلامة للمواطنين.

هذا وما ان انفض اعتصام العشرات من رجال الدين الاسلامي وقضاة المحاكم الشرعية وشخصيات سياسية ووطنية من وسط رام الله عصر امس احتجاجا على الاقتتال الداخلي حتى توافد العشرات من الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني والمؤسسات المالية للاعتصام في نفس المكان تعبيرا عن رفضهم للاقتتال الداخلي.

الى ذلك اكدت مصادر فلسطينية امس ان الوفد الامني المصري المتواجد في قطاع غزة منذ شهور لوقف الصراع بين فتح وحماس هدد بالانسحاب والعودة للقاهرة اذا ما تواصل القتال الداخلي بين عناصر الحركتين.

وحسب المصادر فقد حذر الوفد الامني المصري المتواجد في غزة منذ ايلول (سبتمبر) الماضي من أنه سيعلق نشاطه في الاراضي الفلسطينية إذا ما واصلت حركتا فتح وحماس «تنفيذ مخططاتهما تجاه بعضهما البعض وعدم احترام اتفاقات وقف إطلاق النار والتهدئة التي تمت برعاية مصرية».

من جانبه طالب يحيى موسى نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحركة حماس في المجلس التشريعي امس بمحاكمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومحمد دحلان النائب عن حركة فتح في المجلس.

وقال موسى إن عباس «هو من عطّل الحوار الوطني الفلسطيني، ووقف في وجه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية»، ومشيراً الى أنه «يعمل لصالح أجندة أمريكية صهيونية مشتركة، تسعى الى إفشال أي اتفاق لحكومة وحدة وطنية».

واكد موسى في تصريح صحافي ان الاشتباكات الداخلية وعمليات القتل المتواصلة في قطاع غزة منذ الخميس الماضي يقف خلفها دحلان.

وتابع موسى قائلا «هو الذي يقف خلف هذه الجرائم التي ترتكب بحق أبناء الشعب الفلسطيني»، ومضيفا بالقول «هذا النكرة يقف وراء كل عمليات القتل في الاراضي الفلسطينية».

واشار موسى الى ان الرئيس عباس هو «المسؤول عن احتضان الفريق المجرم الذي يحتمي بمظلة الرئيس وينفذ المؤامرات ضد حكومة الشعب الفلسطيني المنتخبة، وهو الذي يعطي الشرعية لكل الذين يريدون أن ينقلبوا على الحكومة، وهو الذي يعطل الوصول الى وفاق وطني من خلال اشتراطاته وتصلبه في طرح اشتراطات تعطل تشكيل حكومة الوحدة».

أما أحمد عبد الرحمن الناطق الرسمي باسم حركة فتح فأكد على أن السبيل الوحيد لإنهاء الاقتتال الفلسطيني الداخلي هو موافقة حركة حماس على وحدة الأجهزة الأمنية ووحدة السلطة، لافتا الى أن التعددية والازدواجية الحاصلة هي وراء هذا الاقتتال.

قاضي قضاة فلسطين الشيخ تيسير التميمي (وسط) يمسك بايدي جبريل الرجوب قيادي من فتح (يمين) وناصر الدين الشاعر نائب رئيس الوزراء الفلسطيني (يسار) اثناء تظاهرة تندد بالاقتتال الداخلي في رام الله امس

وقال عبد الرحمن «إن مصدر الخلل في الوضع الفلسطيني برمته هو أن حكومة حماس لا تلتزم بالقانون والديمقراطية ولا تحترمها وتقوم على الإقصاء والقوة للتفرد في السلطة»، محذرا من أن «ازدواجية السلطة هي أصل المأساة والكارثة وبدون إنجاز اتفاق سريع لها عبر الحوار والتوافق بشكل عاجل فإن حماس تقود الساحة الفلسطينية الى كارثة».

واتهم عبد الرحمن الحكومة الفلسطينية التي ترأسها حركة حماس «بانتهاك القانون والديمقراطية والسعي من أجل التفرد في السلطة بأساليب الإقصاء والقوة»، مشيرا الى أن «حكومة حماس اعتبرت الديمقراطية مجرد سلم للصعود الى السلطة فسرعان ما قفزت عنه الى الإنفراد بالسلطة وتغييب الآخر». وطالب عبد الرحمن بأن «تسلم حركة حماس بأن هناك رئيسا يجب أن يحترم لا أن توجه إليه الإهانات كل يوم ومن وزراء ومسؤولين في السلطة».

وجدد عبد الرحمن اتهامات حركته للقوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية بأنها تقف وراء الأحداث في غزة.

وبدورها دعت الجبهتان الشعبية والديمقراطية في بيان مشترك حركتي فتح وحماس الى ضرورة وقف كل مظاهر الاحتقان والتوتر والاشتباك المتبادل وخلق مناخات إيجابية من خلال إطلاق سراح المختطفين.

ودعتا الشعب الفلسطيني الى ممارسة أكبر ضغط جماهيري على الحركتين من أجل احترام إرادة الجماهير ومصالحها.

كذلك حذر حزب الشعب الفلسطيني من ازدياد حالة التوتر المنتشرة في القطاع، وطالب بضرورة إعادة الأجواء الى ما كانت عليها في السابق لإعطاء المواطن الفلسطيني الأمن.

وطالب الحزب من قياده حركتي حماس وفتح بـ «العودة الى طاولة الحوار وضرورة إنجاز اتفاق بين الفصائل على وقف كل أشكال التوتر الموجودة في الساحة الفلسطينية»، محذرا من تصاعد الأحداث التي يذهب من جراءها أبرياء، منوها الى أن الخلاف القائم بين الحركتين «سياسي وليس عسكريا».

وفي ذات السياق أعلن الاسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية أنهم بادروا فيما بينهم بتشكيل وفد منهم للتدخل في حل الخلافات الناشبة بين حركتي فتح وحماس وإيجاد حلول لموجة العنف التي تضرب الأراضي الفلسطينية من خلال الاقتتال الداخلي والفلتان الأمني.

وعلمت «القدس العربي» أن هناك توجهاً لدى الاسرى الفلسطينيين بخوض إضراب مفتوح عن الطعام في حال عدم توقف الاقتتال الداخلي.

إسماعيل هنية يطالب الرئيس عباس بأخذ قرار سريع لإنهاء الاشتباكات الدائرة في قطاع غزة

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

طالب إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني أمس الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأخذ قرار سريع يقضي بسحب كافة المسلحين ورفع الحواجز العسكرية من مناطق قطاع غزة.

وقال هنية في كلمة له في بداية الجلسة التي عقدتها الحكومة الفلسطينية «نوجه نداءنا للسيد الرئيس أبو مازن بأخذ قرار سريع وعاجل لسحب كافة المسلحين ورفع الحواجز العسكرية التي انتشرت في معظم مناطق غزة»، لافتا الى أن حكومته «سوف تتخذ التدابير والخطوات التي تكفل احتواء الأزمة الراهنة». ودعا رئيس الوزراء الشعب الفلسطيني لـ «حماية الوحدة الوطنية وتغليب لغة الحوار وإبعاد السلاح من الشارع وإنهاء كافة مظاهر الاحتقان». وقال «إن الشعب الفلسطيني ليس بحاجة الى مزيد من العسكرة ووزارة الداخلية هي المسؤولة عن فرض النظام والأمن».

وقال «في حمى هذا الخلاف المؤلم الحكومة لم تتوان عن بذل الجهود لتطويق الأزمة واليوم (الأحد) يجري صرف الرواتب للموظفين من مدنيين وعسكريين ونأمل أن تخفف المعاناة عن أبناء شعبنا الفلسطيني».

وأضاف «الحكومة بوزرائها تعقد هذا الاجتماع الطارئ لمتابعة الأحداث المؤلمة التي يمر بها القطاع والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين بين صرعى وجرحى وانتهاك وصل الى حد المساجد وبيوت الله تعالى وخطف أطفال الى غير ذلك من الأحداث المؤسفة وبما في ذلك أن وزراء الحكومة لم ينجوا من هذه الأعمال المؤسفة والجبانة»، لافتا الى أن الدكتور محمود الزهار وزير الخارجية تعرض هو ومنزله الى «إطلاق قذائف مباشرة في عملية هي الأخطر من نوعها بما يمثل مساسا بالحكومة وبأمن البيوت وأمن الأسر».

وأشار هنية الى أن الحكومة الفلسطينية سوف «تستعرض كل هذه الأحداث من كل جوانبها وسوف تتخذ التدابير والخطوات التي تكفل احتواء هذه الأزمة العميقة».

قوات الاحتلال الإسرائيلي تصيب اثنين من الفلسطينيين شمال غزة

■ غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور أعلنت مصادر طبية فلسطينية أمس أن مواطنين فلسطينيين من شمال قطاع غزة أصيبا بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت المصادر الطبية أن المواطنين أدهم طنبورة (21 عاما) ومحمد الكفارنة (26 عاما) أصيبا بعيارات نارية جراء إطلاق النار عليهم من قبل جنود الاحتلال، واصفة جراحهما بالمتوسطة.

وقالت مصادر محلية ان الآليات العسكرية الإسرائيلية المتمركزة على الحدود الشمالية لقطاع غزة فتحت نيران أسلحتها الرشاشة باتجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين فأصابت اثنين منهم أثناء قيامهما بعملهم اليومي في أراضيهم الزراعية.

صيام: المشكلة ليست لدينا فقد أصدرنا قرارات ولكن الأجهزة الأمنية لم تنفذ

النائب العام الفلسطيني يعلن عن تشكيل لجنة تحقيق للبت في جرائم الاقتتال بغزة ويحمل وزير الداخلية المسؤولية المباشرة عن الاحداث

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

فيما حمل النائب العام الفلسطيني احمد المغني وزير الداخلية سعيد صيام المسؤولية عن الفلتان الامني والاقتتال الداخلي، وكاشفا عن تشكيل لجنة تحقيق خاصة للبت في جرائم الفلتان الامني قال وزير الداخلية «المشكلة ليست لدى وزير الداخلية فقد أصدرنا قرارات، ولكن الأجهزة الأمنية لم تنفذ، وهذا أمر أصبح معروفاً عند السيد الرئيس أبو مازن».

واتهم صيام، الرئيس محمود عباس بتعطيل قراراته، متسائلاً عن وجه المصلحة الوطنية في ذلك، موضحاً أنه أصدر العديد من القرارات دون أن تجد طريقها للتنفيذ من قبل الأجهزة الأمنية الخاضعة لأمرته، مطالباً بضرورة تشكيل مجلس الأمن القومي، ومبدياً استعداده للعمل على إعادة صياغة جميع الأجهزة الأمنية بما في ذلك القوة التنفيذية على أساس وطني وليس على أساس حزبي.

وجاءت اقوال صيام بعد اعلان أحمد المغني النائب العام في السلطة الوطنية الفلسطينية امس الاول عن تشكيل لجنة تحقيق خاصة من رؤساء النيابة العامة للبحث في كافة جرائم الانفلات الأمني مطالبا الأجهزة التنفيذية بالتعاون مع هذه اللجنة وتنفيذ القرارات الصادرة عنها للكشف عن الجناة وتقديمهم بأقصى سرعة للقضاء الفلسطيني، لينالوا جزاء ما أقترفت أيديهم، محذرا من أن تصبح جرائمهم ضوءاً أخضر لارتكاب جرائم أخرى أشد خطورة وفتكا من سابقتها، مؤكدا أن تشكيل أية لجان تحقيق رسمية هنا أو هناك أمر خارج عن إطار القوانين النافذة المعمول بها في فلسطين.

وقال المغني في مؤتمر صحافي عقده بمقر وكالة «رامتان» للأنباء في رام الله ان المسؤولية تقع في هذا الشأن على عاتق الأجهزة التنفيذية وكافة الفصائل الوطنية وعلى وزير الداخلية سعيد صيام على وجه الخصوص لأنه المسؤول أولا وأخيرا عن حفظ النظام وحفظ أمن المواطن خاصة أن وزير الداخلية من المفروض أن يعطي تعليماته لجميع أجهزة الأمن لإلقاء القبض على المجرمين، واوضح أن تراخي الوزارة في تسليم المطلوبين من مرتكبي الجرائم للنيابة العامة و تعطيل تنفيذ الآلاف من مذكرات الإحضار والقبض الصادرة بحقهم، وفرت الغطاء اللازم لهم بشكل أدى الى ارتكاب جرائم جديدة المرة تلوى الأخرى مع شعورهم الكامل بالحصانة من أي إجراء قانوني يتخذ بحقهم.

وأعرب وزير الداخلية عن استغربه من حديث النائب العام عن عدم شرعية القوة التنفيذية، موضحاً أن القانون يقدم على أي مرسوم رئاسي في حال مخالفة المرسوم الرئاسي للقانون، مشيراً الى مادة قانونية خاصة بقوى الأمن الفلسطينية،مؤكدا أحقية وزير الداخلية في استحداث قوى أمنية جديدة.

وقال: هناك من يهوى المناكفة، فالقانون نص على ذلك ، وبإمكانهم أن يرجعوا الى أساتذة القانون وواضعي التشريعات ليفهموا هذه المعاني.

وتطرق صيام الى الأحداث المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وقال ان الأحداث في الايام الماضية بدأت إثر استهداف جيب للقوة التنفيذية بعبوة ناسفة، واصفاً ذلك بأنه «عمل غير مسبوق».

الإسلاميون يستجوبون وزير الخارجية بشأن نشاط «فتح» في الاردن

■ عمان ـ يو بي آي: وجه نائب إسلامي أردني امس الأحد سؤالاً نيابياً الى وزير الخارجية عبد الإله الخطيب عن طبيعة نشاط حركة فتح الفلسطينية في الأردن، وسبب السماح لبعض ممثليها بإصدار البيانات انطلاقاً من الساحة الأردنية، على الرغم من أن الحركة ليست أردنية ويحظر عليها القانون المحلي ممارسة أي نشاط.

وسأل النائب الإسلامي عدنان حسونة وزير الخارجية عن كيفية تعاطي الحكومة مع البيان الصادر عن حركة فتح في الأردن قبل أسبوع، والذي «تضمن التهديد باغتيالات عسكرية في الأردن».

وطلب حسونة من وزير الخارجية موافاته بـ«أسباب السماح لمسؤول حركة فتح في الأردن ويدعى يونس الرجوب، ولحركة فتح عموما بالعمل في الأردن مع انه يمثل فصيلاً غير أردني».

يذكر ان الحكومة الأردنية أغلقت في عام 1999 مكاتب حركة حماس في الأردن وأبعدت أربعة من قادتها الى الخارج رغم أنهم يحملون الجنسية الاردنية.

وكان مبرر الحكومة الأردنية لذلك الإجراء أن حماس حركة غير أردنية ولا يجوز لها أن تمارس أي نشاط على الساحة الأردنية، كما لا يجوز لمواطنين أردنيين ان ينتسبوا إليها.

وكان الأردن قد أعلن رفضه أن تكون أراضيه ساحة اقتتال لأي جهة، كما جاء على لسان الناطق الرسمي باسم الحكومة ناصر جودة في تعقيبه الأسبوع المنصرم على بيان صادر عن «فتح» في الساحة الأردنية، هددت فيه بالرد على «اعتداءات العصابات الإجرامية من حماس في الأردن من خلال استهداف قيادات هذا التنظيم في العالم».

وقال جودة في رده على بيان «فتح» الذي يتحدث عن «وضع كل إمكانيات حركة فتح في الأردن بما فيها العسكرية تحت قيادة الرئيس محمود عباس»، بأن «الأردن ليس ساحة اقتتال لأي كان».

وتبع بيان فتح المذكور، بيان آخر من حركة «حماس» نشرته على موقعها الرسمي، وحمل عنوان «الفتنة أشد من القتل» تحدث عن أن «حماس» تستهجن تهديد حركة فتح بـ«نقل الفتنة الى الساحة الأردنية».